اثر الدين العام على الموازنة العامة وسبل معالجتة

بحث مقدم للندوة الدولية السابعة عشر لنقابة المحاسبين والمدققين الموسومة

موازنة وإصلاح الإدارة المالية لتحقيق التنمية المستدامة

الباحث :م.م.منافمرزة نعمة

جامعة القادسية

كلية الادارة والاقتصاد

الملخص

مـــرت البلـــدان الناميـــة خـــلال القـــرن الماضـــي فـــي العديـــد مـــن الأوضـــاع السياســـية السـبب الرئيســـي فـــي التخلـــف التنمـــوي لهـــذه الـــدول ودخولهـــا فـــي موجـــه مـــن الضـــغوطات هـــذا الوضـــع الاقتصـــادي والعجـــز الـــدائم فـــي الموازنـــة العامـــة قامـــت البلـــدان الناميـــة مـــن البلـــدان ذات الفـــائض المـــالي ، وأصـــبحت البنـــوك التجاريـــة الدوليـــة تتســـابق فـــي اللازمـــة لتخطـــي مشـــاكلها المختلفـــة ، وانتشـــر الإيمـــان العميـــق مـــن هـــذه الـــدول الناميـــة بـــأن الـــذي كانـــت تبحـــث عنـــه فـــي القضـــاء علـــى العجـــز فـــي الموازنـــة العامـــة وميـــزان مـــدفوعاتها، الوضـــع الجديـــد هـــو المنفـــذ الوحيـــد لتحقيـــق اهـــدافها والاســـتمرار علـــى درب التنميـــة الـــدول الناميـــة نفســـها تتخـــبط فـــي لعبـــة القـــروض الدوليـــة بعـــدما اســـتمرت الـــدول المنقـذ دون أن تراعـي مـدى قـدرة هـذه الـبلاد علـى السـداد فـي المسـتقبل ، ولعبـت حكومـات هـذه كبيـراً فـي تشـجيع البنـوك التجاريـة الدوليـة لمـا كانـت تحدثـه هـذه القـروض التـي كانـت هـذه تنشيط حركة التصدير والإنتاج والعمالة والاستثمار .

Abstract

Developing countries have passed through the last century in many of the political, economic and financial conditions, which was the main reason for the under-development of these countries and their entry in a wave of external pressures, and in the light of the economic situation of permanent disability in the general budget of the developing countries to resort to borrowing from the surplus countries financial, and became international commercial banks are racing to supply poor countries with the necessary funds to overcome various problems, and spread the deep faith of the developing countries that this is an effective solution, which was looking for the elimination of the budget deficit and balance of payments, as well as this new situation is the only port to achieve its goals and continue on the path of development, and with the passage of time and found herself developing countries mired in a game of international loans after the capitalist countries continued to play the role of creditor savior without taking into account the ability of this country to pay in the future, the governments of these countries have played a major role in encouraging international commercial banks to what was caused by these loans, which were provided by these banks to activate the export and production, employment and investment.

مشكلة البحث: تعاني معظم البلدان النامية من نقص واضح في تمويل التنمية فضلا عن عدم قدرتها على تحقيق معظم الاهداف الاقتصادية المخطط لها بسبب الدين كاهل هذه البلدان وبدا واضحا على انه احد ابرز معوقت التنمية في البلدان النامية بشكل خاص بعدما اصبح للدين العام حصة كبيرة وواضحة من التخصيصات الموازنة

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الدين العام والموازنة كل منهما على الاخر.

هدف البحث: يهدف البحث إلى معرفة عدة أمور أهمها:

١-توضيح ماهو المقصود بالدين العام وأسبب اتساعه ونتائجه.

٢-توضيح مفهوم الموازنة العلمةومراحل تطورها فضلا عن معرفة الاقتصادية والاجتماعية

٣-معرفة اثر الدين العام على الموازنة .

٤-اعطاء بعض الحلول المقترحة في معالجة ظاهرة الدين العام.

هيكلية البحث: للتحقق من فرضية البحث والوصول الى الاهداف قسم البحث الى المبحث الاول الإطار النظري والمفاهيمي للدين العام اما المبحث الثاني فقد ومراحل الموازنة العلمة وكان المبحث الثالث :اثر الدين العام على الموازنة معالجته

الدين العام الإطار النظري والمفاهيمي

أولا-مفهوم الدين العام : الدين العام هو ما تقترضه الجهات العامة في الدولة من نظراً لعجز مواردها الذاتية عن الوفاء بما تتطلبه هذه الأعمال من نفقات، والدين مقبولة إلى حد معين ووفق ضوابط معينة، ولكن إذا زاد الدين عن هذا الحد وخرج عن يكون مشكلة بل قد يتفاقم الأمر إلى كونه أزمة تؤدى إلى آثار سيئة ومخاطر كبيرة على المال الاقتصاد القومي كله.[1]

كما عرف الدين العام لإحدى الدول في تاريخ معين بأن مجموع ما حصلت عليه تلك قروض داخلية وخارجية وفوائدها حتى ذلك التاريخ وتحتاج الدول لعقد هذه القروض فجواتها الاقتصادية على الصعيدين المحلي (عجز الموازنة) والدولي (عجز ميزان قد لا تكفي الموارد المحلية في تغطية حاجات الإنفاق العام، حينئذ تلجأ الدولة في شكل أذون وسندات الخزانة العامة يكتتب فيها أفراد المجتمع ومؤسساته المالية كأوعية ادخارية واستثمارية من حيث الضمان والسيولة والربحية . كما قد تلجأ الدولة الجهاز المصرفي عن طريق زيادة المعروض من النقود ومن ناحية أخرى قد تعاني الصرف الأجنبي نتيجة لوجود عجز شبه مستمر في ميزان مدفوعاتها حيث تزيد قيمة وارداتها (المنظورة وغير المنظورة) عن متحصلاتها من صادراتها .[2]

ويترتب على عقد القروض العامة الداخلية والخارجية التزامات محددة على الدولة المدينة تتمثل في سداد تلك الديون (استهلاكها) خلال فترة زمنية محددة، إضافة إلى دفع فوائدها المتفق عليها عند عقدها . وتظهر مشكلة الدين العام حين تتراكم تلك الديون وفوائدها سنة بعد أخرى حتى تصل إلى مستويات حرجة (مقارنة بكل من حجم الناتج المجلي الإجمالي وميزانية النفقات وقيمة الصادرات). فضلاً عن ذلك يؤدي الدين العام إلى عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية والإخلال أيضا التبعية الاقتصادية (بل والسياسة أحيانا) في حال القروض الخارجية.

---

[1] - المرسي السيد حجازي، اتساع نطاق الدين العام في دول العالم الإسلامي المشكلة والحلول، جامعة بيروت العربية،بدون تاريخ،ص٩

[2] -نفس المصدر ،نفس الصفحة

ويخلق وجود الدين العام واتساعه بمرور الوقت مشاكل اقتصادية أساسية للمجتمع، لعل من أهمها التضخم (حال عقد القروض العامة الداخلية)

وحالياً تواجه الغالبية العظمى من بلدان العالم الإسلامي مشكلة اتساع الدين مشاكل اقتصادية أساسية مرتبطة باستغلال الموارد والاستقرار والأمن الاقتصاديين ومضمناتها على مستويات المعيشة لشعوبها . [٣]

ثانيا – أسباب اتساع نطاق الدين العام في الدول الإسلامية ونتائجه. عرفنا أن سبب عجز الموازنة واتساع نطاق الدين العام في الدول الإسلامية هو وجود الفجوات الاقتصادية إلا أنها بدورها تعكس أسبابا أخرى لعل من أهمها الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تواجهها الدول النامية متمثلة في معدلات الفائدة العالية وتدهور شروط التجارة الخارجية [١٠] والركود الاقتصادي العالمي الذي ينتاب الاقتصاد العالمي كل فترة زمنية إضافة بالطبع إلى مشاكل الإدارة الاقتصادية المحلية والمتمثلة في انعدام الكفاءة والفساد، كما إن نمو أعباء خدمة الدين بمرور الوقت تجعل عملية الإصلاح المالي أكثر صعوبة.

٢ : النتائج لعل أهم تكاليف الدين العام هي التكاليف الإنسانية والاجتماعية والتي تجعل ملايين الأفراد في الدول المدينة يصابون بالإحباط واليأس من تحسن الأحوال في المستقبل، كما يضيع على ملايين أخرى من الأطفال بتلك الدول فرص السعادة والتمتع بالحياة وذلك دون جريمة اقترفوها سوى أنهم ولدوا في مجتمعات فقيرة . ومن التكاليف العامة الأخرى لأزمة الدين العام (خصوصا الخارجي) هي تدهور نوعية الحياة داخل الدول المدينة إضافة إلى عدم استقرار المجتمع سياسيا وانخفاض معدل النمو الاقتصادي للدول المتقدمة أيضا أما التكاليف الاقتصادية للديون الخارجية فتتمثل في تدفقات لرأس المال صافية خارجية لتمويل الدين العام، فقد أصبحت الدول المدينة منذ الثمانينات مصدرة صافية لرووس الأموال من أجل خدمة ديونها وهذا بالطبع يقلل من فرص النمو لها فخلال الفترة من ١٩٦٥ – ١٩٨٠

كان معدل عبد المنعم عمر، الدين العام المفاهيم – المؤشرات – الآثار، بالتطبيق على حالة مصر، إدارة الدين العام،القاهرة ٣،٢٠٠٣

المتوسط للدول الأكثر مديونية ٣ر٦ % انخفض خلال ١٩٨٠ -١٩٩٠ ٧ر١% سنويا كما تدهورت شروط التجارة من ١١٨ إلى ١٠١ بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠، فإذا عرفنا أن هناك تزايدا للسكان فان الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (٧ر١ %) انخفاض صافي في الناتج المحلي الإجمالي لكل نسمة، وهذا يعوق فرص النمو الاقتصادي وقد انعكس ذلك على حجم الاستثمار لكل نسمة فقد انخفض مثلا بنسبة ٤٠% خلال عامي ٨٧ .

إن خطورة أزمة الدين أن لها ديناميه تدعم نفسها بنفسها وتجعل الدول مصيدة الديون كما أن زيادة الفقر في الدول النامية يقلل من فرص النمو في ا لنامية ستقلل من وارد اتها من ا لدول ا لمتقدمة لتستط يع سد اد ا لد ين ا لعام .

يسبب تمويل العجز الحكومي وسداد مدفوعات خدمة الدين العام ارتفاعا في الأسعار آلية خلق النقود بصورة مباشرة لتغطية العجز، لأن الحكومات تكون أحيانا غير قادرة الضرائب أو إدارتها بصورة فعالة من أجل الحصول على الإيرادات الكافية أو نتيجة النقدية نتيجة تمويل العجز من خلال الاقتراض من القطاع الخاص وارتفاع سعر Effect Crowding out [١١] وتحرص السلطات النقدية على المحافظة على حجم حدود معينة من أجل عدم التأثير في الاستثمار، ولذا فالبديل الآخر أمامها هو اللجوء من أجل زيادة الإصدار النقدي الجديد . واضطرار السلطات النقدية إلى ا لمستهدف يسبب نمو القاعد ة ا لنقد ية ثمنا عليها قبوله.

المبحث الثاني: مفهوم ومراحل الموازنة العامة

أولاً: مفهوم الموازنة العامة:

يختلف مفهوم الموازنة العامة باختلاف الزاوية التي ينظرون الكتاب بعض الباحثين إلى الموازنة العامة على أنها دراسة في تخطيط الموارد وتوزيعها بين مختلف الحاجات والأهداف، والبعض الآخر نظر إلى الموازنة من محاسبية كونها تحوي جداول وأرقاماً تتعلق بالإيرادات المتوقع الحصول عليها، الجوانب التي سوف تصرف فيها تلك المبالغ المحصلة، وهذا يعكس الجانب للموازنة[٤].فيما يتناولها البعض من الجوانب الإدارية فيما تنظمه من توزيع المختلفة المتعلقة باتخاذ القرارات في إطار العلاقات السياسية بين

وهنالك من يرى (الموازنة العامة للدولة) بيان تقديري تفصيلي معتمد الإيرادات العامة التي يتوقع أن تحصلها الدولة، والنفقات العامة التي مالية قادمة ، فالموازنة تعتبر بمثابة البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة تحقيق أهداف محددة في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية وفق هذا البيان التقديري الذي يجري اعتماده من قبل السلطة إيرادات الدولة ومصروفاتها في صورة وحدات نقدية تعكس في مضمونها خطة مالية محددة.

---

(٤) فهمي محمود شكري، النظرة المستقبلية لتكامل الموازنة العامة، والخطط القومية للتنمية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٠، ص(١٦-١٧).

والبعض ينظر للموازنة العامة من زاويتين أساسيتين: من الزاوية أنها تبين النفقات والإيرادات المستقبلية؛ وكذلك نظر إليها باعتبارها أداة أهدافها حيث تعرف على أنها "عبارة عن عملية توقع وإجازة لنفقات وإيرادات عن فترة زمنية مقبلة، سنة في المعتاد، تعبر عن أهدافها الاقتصادية

وكذلك نجد أنها تعرف بـ أنها "خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة قادمة غالباً سنة، يتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها

ثانيا تطور الميزانية العامة للدولة (أساليب إعداد الميزانية) :

١- الأسلوب التقليدي: (موازنة البنود)

اهتم هذا الأسلوب بالجانب الرقابي ، ففي ظل هذه الميزانية يتم التركيز على الاعتمادات بحيث تأتي الميزانية في شكل اعتمادات وبنود و يتم التأكد من قبل أجهزة الرقابة المالية من أن الصرف يتم في حدود الاعتمادات المدرجة وفي الأغراض المخصصة لها . وأن إجراءات الصرف تتم بصورة سليمة وقانونية .

واهتم هذا الأسلوب بالجانب الرقابي أكثر من الاهتمام بالخدمات نفسها والتي تم الإنفاق من أجلها . حيث أن التبويب على أساس نوع المصروف لا يوضح ما إذا كانت المصروفات قد حققت الهدف من إنفاقها أم أنها مجرد مصروفات تم سدادها وانتهى الأمر .

---

(٥) د. عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦، ص(٢٦٩).

(٦) د. مؤيد الدوري ود. طاهر الجنابي، ، إدارة الموازنات العامة، عمان – دار زهران، ١٩٩٦، ص(١٢).

٢- ميزانيـــة البـــرامج والأداء : لتلافـــي أوجـــه القصـــور فـــي ميزانيـــة هـــذه الميزانيـــة والتـــي تقـــوم علـــى الاهتمـــام والتركيـــز علـــى الإنجـــازات التـــي تعتمـد لتحقيـق أهـداف معينـة ولـيس لمجـرد شـراء سـلع وخـدمات ومـن ثـم فميزانيـة والأداء تهـتم بطبيعـة أنشـطة وأعمـال الأجهـزة الحكوميـة أكثـر مـن اهتمامهـا بموضـوع وتلقـي الضـوء علـى العمـل الـذي تـم أو الخدمـة التـي أنجـزت للتأكـد مـن أن تـوازي مـا كـان مخططـا لـه وهـل تكـاليف الخدمـة أو العمـل مناسـبة أو مرتفعـة ، وهـذا يـؤدي إلـى رفـع مسـتوى الأداء وترشـيد الإنفـاق والحيلولـة دون الإسـراف خلال مقارنتها با لخ ط ط.

٣- ميزانيـــة التخطـــيط والبرمجـــة: ظهـــر هـــذا الأســـلوب نتيجـــة الحاجـــة إلـــى الحكوميـــة بالخطـــة العامـــة للدولـــة . فهـــذه الميزانيـــة تهـــدف إلـــى الـــربط بـــين الأهـــداف المخططـــة و هـــي تعتبـــر وســـيلة لاتخـــاذ القـــرارات التـــي تتعلـــق البديلـــة والمتنافســـة لتحقيـــق أهـــداف معينـــة .وهكـــذا تعطـــي لوظيفـــة وظيفـــة الرقابـــة علـــى الصـــرف أو غـــدارة النشـــاط الحكـــومي مـــن خـــلال البـــرامج بـ ين الأبعا د ا لثلاثة للميز ا ذ ية (تخ ط ي ط، تذ ف ي ذ، رقابة)

٤- الميزانيـــة علـــى الأســـاس الصـــفري : (ميزانيـــة قاعـــدة الصـــفر) موازنـــة التخطـــيط والبرمجـــة قـــد واجـــه بعـــض الصـــعوبات عنـــد التنفيـــذ نظـــرا الأولويـــات بـــين البـــرامج الجديـــدة ولا يهـــتم بتقيـــيم البـــرامج الحاليـــة ، ظهـــر الميزانيـــة يركـــز علـــى كيفيـــة تحقيـــق الأهـــداف و تـــوفير وســـائل تقيـــيم أثـــار

ويمكن تعريف نظام ميزانية قاعدة الصفر بأنه أسلوب عمل إداري منظم في الاعتبار جميع الأنشطة والبرامج المتوقعة و يسعى إلى تحقيق الأهداف مستوى إداري مع إيجاد الخطط البديلة لتنفيذ تلك الأهداف وتقديم ترشيد توزيع الموارد وترشيد الإنفاق العام بما يحقق أفضل النتائج

ثانياً: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للموازنة العامة

أحدثت التغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على مختلف تعديلات جذرية وعميقة في فكرة الميزانية والدور الذي تقوم به في مالية بهذا الدور فإننا نلاحظ هنالك مفهومين الأول منضما ذاع لفترة معينة في فكر التقليدية والثاني انتشر مع الواقع المتطور وهو المفهوم الحديث الحديثة.

وللميزانية أهمية كبيرة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية لا تقل من الناحية السياسية ، وهذه الأهمية آخذة في التوسع باتساع نطاق دور الاقتصادية والاجتماعية ، فعن طريق الميزانية تستطيع الدولة إن تعدل القومي فيما يخص النفقات المختلفة للمجتمع وللأفراد عن طريق وقد أصبح للميزانية رسالة في الدول المتقدمة أكثر اتساعا مما مضى فلم تعد الذي تقدر بواسطته الإيرادات والنفقات , فقد أصبحت تهدف إلى تحقيق تعبئة القوى الاقتصادية والمساهمة في زيادة الدخل القومي ويمكن التركيز الموازنة العامة للدولة من خلال الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للموازنة من

١- الأهمية الاقتصادية: برزت أهمية الموازنة العامة في الحالة السياسة الاقتصادية، فعندما كان المذهب الحر هو السائد كان دور الموازنة الاقتصادية محدوداً، وبعد تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد ، وأصبحت الدولة للنفقات والإيرادات نابعة من تأثيرات الموازنة العامة على الحياة الاجتماعية، والهدف من ذلك هو زيادة الدخل القومي ورفع المستوى

المجتمع، فضلا عن ذلك فإن لها دوراً بارزاً في عملية إعادة توزيع الدخل خلال اقتطاع جزء من دخول الأفراد عن طريق الضرائب والرسوم؛ خلال النفقات العامة؛ من خلال زيادة الرواتب والأجور أو من خلال الضمان وتزاد أهمية الموازنة العامة الاقتصادية كلما زاد دور الدولة في أن تتدخل الدولة من خلال الموازنة العامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق التمويل بالعجز دفع المزيد من القوة الشرائية إلى على الآثار الانكماشية في الاقتصاد[٨].

الأهمية الاجتماعية: بعد ما اوضحنا الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة هناك اهداف اجتماعية من الممكن تحقيقها عن طريق الموازنة العامة باعتبار وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض الضرائب المباشرة، واستخدام حصيلة تلك الضرائب؛ لتمويل مشروعات عامة تستفيد الفقيرة في المجتمع، فضلا عن ذلك يمكن دعم الدولة الى السلع وكذلك خدمات التعليم، والصحة، فضلا عن الخدمات التي يمكن أن تستفيد منها الفقيرة وتعد الموازنة العامة كذلك وسيلة للتوجيه الاجتماعي فالسلع يستهلكها المواطنون من الممكن أن تفرض عليها الضرائب، وبالتالي ترفع تحد من استهلاك تلك السلع، فضلا عن ذلك السياسة الذي تتبعها الدولة في النسل فعندما ترغب الدولة في زيادة النسل فإنها تعمد إلى خفض

---

(٧) د. علي كنعان،اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دمشق، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٩٦، ص(٣٢٠).

(٨) د. عادل فليح العلي، وجلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الجزء الثاني الإيرادات العامة والموازنة العامة للدولة، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٩، ص(٢٧٦).

حســـب عـــدد المواليـــد، أو تقـــوم بإعطـــاء الأفـــراد مميـــزات تتصـــاعد حســـب عـــدد إذ ا ما كانت ترغب في تحديد ا لنسل[٩].

(٩) د. عادل فليح العلي، وجلال كداوي، مصدر سابق، ص(٢٧٧).

المبحث الثالث :اثر الدين العام على الموازنة العامة في العراق وسبل معالجته

أولا-اثر الدين العام على الموازنة إن التشخيص الدقيق لطبيعة ديون العراق الخارجية أمر ضروري وحيوي لمعرفة فيما اذا كلت هذه المديونية الضخمة تتطابق متطلبت العراق الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ام ان هذه القروض ظلت طريقها واستخدمها النظام السابق بشكل خاطئ في مشاريع غير اقتصادية ، وبالتالي تنطبق عليها خصائص الديون الغير مرغوبة التي ليس لها استحقاق في القانون الدولي لأسباب

١-من الثابت أن النظام السابق استخدم القروض التي استدانها كذيرة منها:

حرب الخليج الاولى وحرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠ ولم يستثمرها مشروعات التنمية الصناعية والزراعية، فقد انفق النظام على الايرانية اكثر من ٩٤ مليار دولار وخسائر في عائدات النفط 55,5 وخسارة في الناتج المحلي ٢٦,٢ مليار دولار، و تراجع الانتاج مليون برميل في اليوم في عام ١٩٧٦ الى ١٤٠ ألف برميل عام ١٩٨٠ النفقات العسكرية الى العائدات النفطية ١٤٦,٦ %في عام يوضح بدقة حجم الخسائر الاقتصادية الذي تحملها البلد من جراء هذه

٢- ان الديون التي تطالب بها البلدان الخليجية ليس لها أي توثيق وانما قدمت للنظام السابق كمنح ومساعدات مالية في اطار التضامن موقفه العسكري وتأمين حماية حدودها من التهديد الخارجي ، وبالتالي ديوناً ولم تمنح للنظام وفقا لشروط الدين الخارجي المتعارف

[١٠] - عودت ناجي الحمداني،انظر http://almadapaper.net/ar/news/5091

ذلك سياسات النظام السابق الخاطئة وتعزيز الترسانة العسكرية ا لتنمية.

وقد تطور الدين الخارجي في العراق بشكل كبير بعد العجز في الذي اثر سلبا على الموازنة العامة اذا ما عرفنا ان العراق واحد من تواجة ديون ضخمة اذ تقدر مديونية العراق ب(١٤٠) $ مليار منها إلى الأعضاء في نادي باريس (٣٨.٩)$ مليار، وللدول من غير الأعضاء في باريس (٢٠)$ مليار دولار، واما القطاع الخاص فبواقع (٢٠)$ مليار. الدول الخليجية فهي بحدود (٤٠) مليار دولار وبهذا الشان قامت بعقد اتفاقيات مع نادي باريس وصندوق النقد الادولي لغرض تسوية المتوقع قيام العراق باستكمال التعهد مع صندوف النقد الدولي اقتصاد ية وا لتي تضمن شطب ٨٠% من الد يون.

وعلى الرغم من اعتبار هذه الخطوة متقدمة في تخفيض الديون لكن بمستوى الطموح اذ الزم قرار مجلس الامن الدولي المرقم (١٤٨٣) (٥%) من اجمالي عائدات صادرات النفط الخام المصدر الى ا لحرب وتم ا در ا ج هذا ا لمبلغ ضمن حساب (المصروفات الاخرى)

جدول (١) تعويضات الكويتمن الموازنة العامة

المفـــــــــــردات	تخصيصات سنة/٢٠٠٩		تقديرات سنه/٢٠١٠		نسبة النمو%	
	المصدقة (١)	المنقحة (٢)	المقترحة (٣)	المتفق علية (٤)	٤/١	٤/٢
تعويضات الحرب على الكويت	٢١٥٣.٥	2153.5	2802.516	2802.516	30.1	30.1

دائرة الموازنـــة، الموازنة العامة للعراق لسنة / ٢٠١٠،وزارة المالية ،٢٠١٠،ص٣٥

ثانيا –وسائل مقترحة لمعالجة ظاهرة الدين العام

بعد ما رئينا اثر العام على الموازنة العامة ممكن وضع بعض الحلول المقترحة لحل مشكلة المديونية في العراق من الجانبين الوضعي و الاسلامي اذ ان من اجل معالجة الدين العام من الضروري معالجة اسبابة والتي تتمثل فيما يأتي

–العجز في الموازنة العامة للدولة: مواجهة العجز في الموازنة العامة ليس بتقليل النفقات وإنما بترشيدها والتوقف فوراً عن الإنفاق الترفى المتمثل بالدرجة الأولي في الإنفاق على السيارات الفاخرة وتغيير الأثاث والمفروشات في الوزارات والإعلانات الحكومية خاصة التي تدخل في نطاق الـ نفاق الاجتماعي وإدارة المخزون الحكومي إدارة رشيدة، وتقليل إقامة الاحتفالات والإنفاق على السفريات والمؤتمرات، والأمر يطول جداً في هذا الصدد، ثم تنشيط تحصيل الإيرادات الحكومية خاصة من الضرائب المستحقة على أصحاب الدخول العالية والأثرياء.

–العجز في الهيئات العامة الاقتصادية: التي خرجت عن طبيعتها في أنها يجب أن تمول أنشطتها من مواردها وتحقق فائضاً وهذا ما لم يحدث رغم أنها تمارس أنشطة يمارسها القطاع الخاص ويحقق عائداً مرتفعاً.

الاستنتاجات والتوصيات

١-تلجأ الدولة إلى عقد القروض الداخلية في شكل أذون وسندات الخزانة العامة يكتتب فيها أفراد المجتمع ومؤسساته المالية لمزاياها المتعددة كأوعية ادخارية واستثمارية من حيث الضمان والسيولة والربحية فضلا عن القروض الخارجية وتستخدم الدولة هذا الاسلوب في تغطية عجز الموازنة .

٢-للدين العام اثار اجتماعية واقتصادية سلبية تتمثل في الحد من التوسع في الانفاق وعدم القدرة في تحقيق بعض الاهداف التنموية فضلا عن الاثار الاجتماعية المتمثلة في الياس والاحباط في بعض الاحيان.

٣-من اهداف الموازنة العامة العدالة في توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ووضع اسس ومبادئ للمشاريع التنمية من خلال توفير تخصيص ملائم لهذه المشاريع.

التوصيات

٤-المحاولة بالابتعاد عن الاقراض بشقية الداخلي والخارجي ووضع خطط تكون كفيلة في الحصول على موارد تكون عوضا عن الاقتراض.

٥-الاهتمام بوضع خطة اقتصادية تتناسب مع واقع الاقتصاد ورسم اهداف واقعية للنهوض بالمجتمع وتوزيع الدخل بشكل عادل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة

المصادر والمراجع

١ – المرسي السيد حجازي، اتساع نطاق الدين العام في دول العالم الإسلامي المشكلة والحلول، جامعة بيروت العربية،بدون تاريخ،

٢– محمد عبد الحليم عمر، الدين العام المفاهيم – المؤشرات – الآثار، بالتطبيق على حالة مصر، إدارة الدين العام،القاهرة ٢٠٠٣.

(٣) فهمي محمود شكري، النظرة المستقبلية لتكامل الموازنة العامة، والخطط القومية للتنمية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٠.

٤– د. عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦.

٥– د. مؤيد الدوري ود. طاهر الجنابي، ، إدارة الموازنات العامة، عمان – دار زهران، ١٩٩٦.

٦– د. علي كنعان،اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دمشق، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٩٦،

٧–د. عادل فليح العلي، وجلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الجزء الثاني الإيرادات العامة والموازنة العامة للدولة، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٩.

٨– عودت ناجي الحمداني،انظر http://almadapaper.net/ar/news/5091

٩– دائرة الموازنـــة، الموازنة العامة للعراق لسنة / ٢٠١٠،وزارة المالية ،٢٠١٠،ص٣٥